البعد الإقليمي للتنمية المحلية حالة ولاية الاغواط

أ/ - ريان ريان عبد السلام

جامعة الأغواط

كلمات مفتاحية: تنمية محلية،تخطيط إقليمي ،ولاية الأغواط،البرامج البلدية للتنميةP.C.D

Résumé : Le développement local et sa relation avec la planification régionale c'est l'un des thèmes qui ont été examinés à plusieurs reprises, mais l'accent est mis essentiellement sur le plan juridique et réglementaire.

Avec cet article j'ai essayé d'intégrer ou d'insérer d'autres dimensions qui sont les dimensions économique, financière et sociale, parce que les lois seules, quelle que soit leur importance ne suffissent pas à apporter un changement considérable, si on ne prend pas en compte les relations et les interactions économiques et sociales locales.

L'aménagement régional consiste à élaborer et exécuter un plan ou un schéma au niveau de l'une des unités administratives tel que une wilaya ou groupe de wilayas, comme c'est le cas pour le schéma régional de l'aménagement du territoire (S.R.A.T), qui divise le pays en neuf unités régionales telles que le schéma régional de l'aménagement du territoire (S.R.A.T) des hauts plateaux Centre (H.P.C) qui comprend les wilayates de M'sila, Laghouat et Djelfa.D'autre part la planification locale c'est l'activité pour développer une unité administrative au niveau locale qui peut être une commune ou une ville .

Aussi la planification régionale et locale peuvent être indépendante ou autonome, ou bien faire partie d'un schéma national comme le S.N.A.T.

L'aménagement régional vise à promouvoir une région spécifique (région administrative ou naturel ...), il est plus proche de la gestion locale ou du système de gestion décentralisée, les autorités locales compétentes maitrises mieux les ressources qui sont à leur disposition ainsi que les problèmes et les difficultés qui peuvent être rencontrées pendant la mise en œuvre du plan, puisque les propositions et la mise en œuvre du programme sont planifiés par les autorités locales elles-mêmes. Pour cette raison, on dit qu'une planification nationale centralisée est fortement liée à la décentralisation des propositions et de leurs mise en œuvre locale, ou en d'autres termes, le succès de la planification nationale repose sur une planification des niveaux régionaux et locaux décentralisés.

مقدمـــة:

يشكل التخطيط الإقليمي حلقة وصل بين هيئات التخطيط المحلية والإقليمية وهيئات التخطيط المركزية فوقوع التخطيط الإقليمي بين تخطيط الإدارة المحلية في الأسفل والتخطيط التنموي الوطني في الأعلى جعله بمثابة قناة اتصال من أسفل إلى أعلى ومن أعلى إلى أسفل وبالتالي فان احد أهم وظائف التخطيط الإقليمي هو تحقيق التنسيق الرأسي بين هيئات التخطيط والنشاطات والبرامج والمشاريع التنموية على المستوى الإقليمي والمحلي من جهة ومثيلاتها على المستوى الوطني من جهة أخرى.

كذلك يعمل التخطيط الإقليمي كوسيلة تنسيق أفقي بين مختلف القطاعات وهيئات وبرامج ومشاريع التنمية في الأقاليم المختلفة ، و بين الوحدات التنموية في الإقليم الواحد.

إن هذه الوظيفة المزدوجة للتخطيط الإقليمي قد ظهرت فاعليتها وتأثيرها في العديد من برامج ومشاريع التنمية المحلية وبالذات بواسطة البرامج التنموية المطبقة في الجزائر.

إن السعي لتحقيق التنمية المحلية يمر لا محالة عن طريق ما تقوم به البلدية و الولاية من دور فعال على المستوى المحلي اقتصاديا و اجتماعيا زيادة على الدور الإداري، ولكي تقوم الجماعات المحلية بهذه المهام الملقاة على عاتقها قد خول لها المشرع بواسطة عدة نصوص تشريعية و تنظيمية الحق بل الواجب في المساهمة في تصميم و تنفيذ استراتيجية التنمية على المستوى المحلي و الإقليمي (الجهوي).

والملاحظ في إطار سياسة تنفيذ ميزانية التجهيز أن الجزائر اتبعت مبدأ البرمجة Programmation السنوية للاستثمارات العمومية بدلا عن التخطيط وذلك منذ مطلع التسعينيات.

والبرامج البلدية للتنمية P.C.D هي إحدى الوسائل المالية التي يمكن أخذها كمثال نموذجي لدراسة فعاليتها في تحقيق التنمية المحلية، علما أن هناك برامج تمويلية أخرى كالبرامج القطاعية غير الممركزة P.S.Dوصندوق الجنوبF.S.D.R.S والصندوق المشترك للجماعات المحلية F.C.C.L،بالإضافة إلى ميزانية البلدية.

وفي هذا الإطار نشير إلى أن المواد رقم 86 إلى رقم 189 من قانون البلدية [2] نصت على أن يضع المجلس الشعبي البلدي المخطط الخاص بالتنمية المحلية في حدود مواردها والوسائل الموجودة تحت تصرفها و تنفيذها.

سوف نركز في هذه المقالة على البرامج البلدية للتنمية و فعاليتها كأداة من أدوات التنمية المحلية، وماهية البرامج التنموية البلدية وكيفية إعدادها ومجالات تدخلها وتسييرها وتنفيذها، وتوزيعها الجغرافي على مستوى ولاية الأغواط والمشاكل التي تعاني منها، والتطورات التي طرأت عليها من خلال الإجابة على عدة تساؤلات حول موضوع البعد الاقليمي للتنمية المحلية، و ذلك من خلال دراسة مدى فعالية البرامج التنموية العمومية الجزائرية في تحقيق التنمية المحلية .

1-مفهوم البرامـــج البلديـــة للتنميـــة وظروف ظهـــورها:

1-1- **مفهوم البرامـــج البلديـــة للتنميـــة :** تعتبر البرامج البلدية للتنمية إحدى الأعمدة الأساسية للبلديات من أجل إنجاز منشآت اقتصادية واجتماعية وثقافية لتطوير التنمية المحلية بصفة عامة في البلدية، فهي التي تعطي دفعا قويا للتنمية الشاملة وتلبي رغبات الفئات السكانية عن طريق توفير الوسائل والهياكل و المنشآت القاعدية الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية و الإدارية.

1-2- **تعريف البرامـــج البلديـــة للتنميـــة :** هو عبارة عن برنامج شامل للتنمية في البلدية ويعتبر أنه أكثر تجسيدا للامركزية على مستوى الجماعات المحلية ومهمته توفير الحاجيات الضرورية للمواطنين ودعما للقاعدة الاقتصادية.

محتوى المخطط عادة ما يشمل التجهيزات الفلاحية والقاعدية وتجهيزات الإنجاز والتجهيزات الصحية والرياضية وتنص المادة 86 من قانون البلدية رقم 08/90 على انه على البلدية إعداد مخططاتها والسهر على تنفيذها وتسجيل البرنامج البلدي للتنمية يكون باسم الوالي بينما يتولى رئيس المجلس الشعبي البلدي السهر على تنفيذه و يشترط في هذا البرنامج أن يكون متماشيا مع البرنامج القطاعي للتنمية و كذا المخطط الجهوي والوطني للتنمية.

1-3- **ظروف ظهـــور البرامـــج البلديـــة للتنميـــة:** ان ظهور البرامج البلدية للتنمية يشكل بداية لامركزية التخطيط نسبيا على المستوى المحلي، والتي تعطي للبلدية الأولوية في المساهمة في وضع وتنشيط وبعث تنميتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كونها أقرب ما تكون من معرفة و إحصاء متطلبات السكان بحيث

يمكنها إبراز النقائص والمتطلبات بصفة دقيقة للجانب المادي والبشري.

وحسب ما نصت به المادة 05 من المرسوم رقم 380/81 هناك نوعين من البرامج التنموية تقوم بها الجماعات المحلية في مجال التنمية احدهما بلدي يتم على مستوى البلدية P.C.D والآخر قطاعي P.S.D[3] يتم على مستوى الولاية أي المديريات التنفيذية التابعة لمختلف الوزارات.

قد عرفت الجزائر غداة الاستقلال أول برنامج لتمويل التنمية المحلية يدعى بمخطط أو برنامج التجهيز المحلي P.E.L[4] على مستوى البلديات خلال العشرية الأولى لما بعد الاستقلال، و كون هذه البرامج التي انطلقت في فترة الستينات لصالح المناطق الفقيرة والمحرومة، لم تحقق مجموع الأهداف التي وضعت من أجلها و المتمثلة أساسا في القضاء على الاختلال الجهوي و تهيئة الإطار المناسب لبعث تنمية محلية منسجمة ، ويعود تقصير برامج التجهيزات المحلية للبلديات بدرجة الأولى إلى :

- غياب نظرة شاملة لتنمية البلديات مع تحديد هدف واضح وملموس.
- مركزية وتعدد مصادر التمويل بحيث كانت اعتمادات الدفع مسيرة من طرف وزارة الداخلية مع مراقبة تقنية لوزارات أخرى معنية .
- اختلاف في طبيعة البلديات مهما كانت صفتها غنية أم فقيرة، حضرية أم ريفية مما يستلزم تدخلات ومعالجة خاصة لكل منها على حدى .

- عدم التنسيق بين مختلف القطاعات على المستوى المحلي.
- قلة وعدم مصداقية المعلومات الإحصائية في بعض القطاعات وانعدامها أحيانا.
- عدم ملاءمة المشاريع المسجلة للظروف المحلية وغياب مبدأ الأولوية بالنسبة للاحتياجات المحلية للسكان.
- عدم إشراك المجموعات المحلية في اقتراح المشاريع وضعف وسائل الإنجاز المحلية.

نظرا لعدم فعالية وجدية تجربة برامج التجهيز المحلي فان القائمين على جهاز التخطيط ارتأوا إنشاء نوعا آخر من المخططات للتنمية المحلية، والمتمثل في البرامج البلدية للتنميةP.C.D وذلك في إطار المخطط الرباعي الأول 1970- 1973 حيث صدر مرسومان تنفيذيان رقم 73-135 و73-136 المؤرخان في 09 أوت 1973 اللذان يتضمنان لامركزية إعتمادات الدولة الخاصة بالتجهيز والاستثمار لفائدة الولايات، و شروط تسيير و تنفيذ مخططات البلدية الخاصة بالتنمية. الا أن الانطلاقة الحقيقية للبرامج البلدية للتنمية كانت خلال سنة 1975 أي أثناء المخطط الرباعي الثاني 1974-1977.

2- أهداف البرامج البلدية للتنميـــة:

ان وضع البرامج البلدية للتنمية منذ المخطط الرباعي الثاني(74-1977) كان منطلق سياسة لا مركزية التخطيط على المستوى المحلي وجاء هذا الإجراء بناءا على عاملين أساسيين:

- تدعيم تنظيم سياسة التخطيط في مجملها، من حيث الملائمة والتكامل بين مختلف برامج القطاعات، والاستعمال العقلاني

للإمكانيات والموارد المالية والمادية والبشرية والطبيعية، والمطابقة بين الأهداف المرجوة لمختلف القطاعات محليا، وتوجيهات وأهداف المخطط الوطني للتنمية.

- تطور أو تزايد متطلبات التنمية المحلية في مختلف جوانبها.

ومن منطلق لا مركزية التخطيط، يجب أن يعطي المسؤولون المحليون معنى حقيقي لسلم الأهداف المنشودة و هذا بناءا على تقييم صحيح للحاجيات الأساسية للسكان وتقوية الإمكانيات المحلية في ميدان الدراسات التقنية الاقتصادية، وكذلك إمكانيات التحقيقات الميدانية لحصر الاحتياجات الضرورية والعاجلة للسكان المحليين مع العلم أن تنمية الأشغال المحلية يجب أن تكون مدرجة في إطار مخطط التهيئة الولائيP.A.W[5] ومطابقا للأهداف والتوجيهات المحددة من خلال المخطط الإقليمي والوطني للتهيئة.

2-1-الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لبرامج البلدية للتنمية :

ان البرامج البلدية للتنمية أداة من أدوات التنمية المحلية وتدخل في إطار الاستثمار العمومي المخطط أين تسجل جميع مشاريع الاستثمارات والتجهيزات في الميادين الاقتصادية والاجتماعية لصالح معظم بلديات الوطن قصد تحقيق ما يلي:

- المطابقة بين الأعمال المحلية وأهداف وتوجيهات المخطط الوطني للتنمية؛
- القضاء على الفوارق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بين مختلف المناطق؛

- خلق تكامل بين الأعمال المسجلة في الجدول البلدي للتجهيز والاستثمار والأعمال المبرمجة في إطار المخطط القطاعي الولائي؛
- تحقيق الانسجام بين مختلف القطاعات و إلغاء عدم التوازن الهيكلي فيما بينها.
- ان تحقيق هذه الأهداف يشترط أن نأخذ بعين الاعتبار عدة إجراءات ومقاييس، والتي تشكل الأساس في إقامة مشاريع التجهيزات و الاستثمارات غير المنتجة و منها :
- القيام بدراسة الجدوى التقنية الاقتصادية لكل عملية استثمار و تجهيز.
- ترتيب الأهداف حسب الأولويات وحسب الإمكانيات المتاحة، و حسب الحاجيات الاجتماعية للسكان.
- تدعيم وتقوية إمكانيات التنفيذ والتي منها أدوات الانجاز والتجهيزات والإطارات التقنية والإدارية.
- تسيير وتشجيع سبل التموين بالآلات و مواد البناء.

زيادة على هذا فإن طريقة مراقبة تنفيذ الأشغال، واستهلاك الاعتمادات المالية الممثلة في القروض الخاصة بالمشاريع يجب أن تكون فعّالة لتفادي التأخر في الإنجاز و بالتالي عدم الاستغلال الأمثل للقروض المالية أي الاعتمادات المالية الممنوحة.

وفيما يخص وسائل الإنجاز التي تشكل هدفا رئيسيا و إحدى الانشغالات الكبرى لكل البلديات فان المخطط الرباعي الثاني(74-1977)، والمخطط الخماسي الأول (80-1984)، و المخطط الخماسي الثاني (85-1989) أعطيت لها أهمية كبرى.

في إطار التهيئة العمرانية تم استعمال البرامج البلدية للتنمية كوسيلة فعّالة تهدف إلى إقامة تقسيم عقلاني لمختلف النشاطات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لتحقيق توازن تنموي في إقليم البلدية ثم الولاية، قصد الاستغلال الجيد للطاقات والإمكانيات المادية والبشرية والطبيعية وهذا لتوقيف ظاهرة النزوح الريفي، والحد من تفاقم ظاهرة التوسع العمراني الفوضوي.

هنا يجب أن نشير أنه تم إدماج مخطط التحديث العمراني P.M.U ضمن أعمال البرامج البلدية للتنمية، وذلك خلال المخطط الخماسي الثاني (85-1989) والهدف من ذلك توحيد وتدعيم البرامج البلدية للتنمية حتى تتمكن من تلبية حاجيات السكان وتحسين مستوى معيشتهم.

2-2- مجالات تدخل البرامج البلدية للتنمية و تنظيمها الهيكلي:

ان هدف البرامج البلدية للتنمية هو النهوض بالتنمية المحلية وتلبية حاجيات السكان المحليين في مجالات حيوية كالصحة والتموين بالمياه الصالحة للشرب والكهرباء والتهيئة الحضرية إلى غيرها من المحاور حتى يكون هذا المخطط وسيلة فعالة لتطبيق سياسة التهيئة العمرانية على المستوى المحلي.

3- وضع برامج جديدة لبعث التنمية المحلية و أهدافها :

بفضل تطور السوق البترولية الدولية تستفيد الجزائر من ظرف مالي مناسب يتميز بفائض في التوازنات المالية الخارجية وكذا انخفاض خدمة المديونية إلى أدنى مستوياتها حيث كانت في وقت سابق تمثل 47,5 % من خدمة المديونية (سنة 1998). ولمواجهة نتائج إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني المتمثلة في تسريح

العمال وتقهقر اجتماعي واتساع رقعة الفقر وعدم الاستقرار التي شكلت مصدرا لفوارق اجتماعية كبرى،ارتأت الدولة إنشاء برامج تكميلية جديدة للرفع من مستوى معيشة السكان وتتمثل هذه البرامج فيما يلي :

3-1- البرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة 2005-2009:

ان برامج التعديل المطبقة من أجل استرجاع التوازنات الاقتصادية الكبرى، أدت إلى تقليص معدل مستوى معيشة السكان، وبالتالي تركز عمل الحكومة على تكثيف مسار الإصلاح ليشمل جميع الجوانب الاجتماعية الاقتصادية و تحرير الاقتصاد الوطني من أجل تمكين المؤسسة الجزائرية العمومية و الخاصة من أن تصبح المصدر الرئيسي للثروة.

و يتكفل هذا التدخل بثلاثة أهداف ذات أهمية عالية:

- مكافحة الفقر؛
- توفير فرص العمل و خاصة بالمناطق الفقيرة.
- تحقيق التوازن الجهوي و إنعاش المجال الاجتماعي في إطار التنمية الجهوية الخاصة بمنطقة الهضاب العليا وسط التي تضم كل من ولايات الأغواط والجلفة والمسيلة.

ان هذا البرنامج تضمن غلافا ماليا قدره **4.202,7** مليار دج يتوزع حسب القطاعات الكبرى الآتية:

جدول رقم (01) توزيع الأغلفة المالية حسب القطاعات البرنامج التكميلي لدعم النمو للفترة 2005-2009

المصدر: المديرية العامة للميزانية بوزارة المالية

تعتبر مشاركة المؤسسات الوطنية الخاصة و العمومية في إنجاز مختلف المشاريع شرطا لإنجاح برنامج دعم النمو، علما بأن حجم الاستثمارات يجب أن تستفيد منه بالدرجة الأولى القدرات غير المستعملة أو المستعملة بصفة جزئية بسبب مرحلة الركود الطويل

القـــطـــاعـــات	الغلاف المالي (بالملايير دج)	النسبة %
أولا – برنامج تحسين ظروف معيشة السكان منها: تنمية مناطق الهضاب العليا، برامج بلدية للتنمية، تنمية مناطق الجنوب، عمليات تهيئة الإقليم	1.908,5	45,5
ثانيا –برنامج تطوير المنشآت الأساسية منها: قطاع النقل، قطاع الأشغال العمومية، قطاع الماء(السدود والتحويلات)...	1.703,1	40,5
ثالثا – برنامج دعم التنمية الاقتصادية منها: الفلاحة والتنمية الريفية، الصناعة، الصيد البحري، ترقية الاستثمار، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية...	337,2	8
رابعا – تطوير الخدمة العمومية وتحديثها منها: العدالة، الداخلية، المالية، التجارة...	203,9	4,9
خامسا – برنامج تطوير التكنولوجيات الجديدة للاتصال	50,0	1,1
المجموع المالي للبرنامج	4.202,7	100

الذي عرفته البلاد. ومن أجل تعزيز هدف الإنعاش الاقتصادي ينبغي تحفيز المهن المعنية بإنجاز المشاريع العمومية.

تقوم معايير انتقاء الأنشطة و المشاريع على ما يلي:

- إنهاء العمليات التي هي في طور الإنجاز،
- إعادة تأهيل وصيانة المنشآت القاعدية المتضررة نتيجة التقادم والكوارث الطبيعية،
- مدى نضج دراسة المشاريع أي المشاريع المدروسة و هي في انتظار الغلاف المالي الذي يجسدها في أرض الواقع.
- توفر وسائل وقدرات الإنجاز خاصة منها الوطنية،
- العمليات الجديدة التي تتطابق وأهداف البرنامج و القابلة للانطلاق الفوري.

كما تهدف الخطة المعتمدة في إطار برنامج دعم النمو الاقتصادي إلى تحسين محيط المؤسسات وتوفير شروط الإنجاز الفعالة للاستثمارات المقررة أي الممنوحة للجهات المحل

3-2- البرامج الخاصة لمساعـــدة البلديات المحرومـــة أو الفقيـــرة:

إن الإنعاش الاقتصادي وما يجب أن يعطيه من دفع للانطلاقة في تنمية البلاد يجب أن يستند إلى سياسة تنموية خاصة سواء لضمان فعاليتها الكاملة أو من أجل تكاملهما مع استراتيجية التهيئة العمرانية ، و تتصل هذه السياسات بما يلي:

- النهوض بالاستثمارات الاقتصادية عموما وضمان فعاليتها.
- إنعاش الجهاز الصناعي بصفته المحرك القوي للاقتصاد الشامل وللتنمية المحلية والجهوية المتوازنة.

– ترقية ظروف إعادة التنمية في جميع المناطق من خلال إعادة التوزيع الصناعي خاصة.

4– دراسة تحليلية لوضعية البرامج البلدية للتنمية بولاية الأغواط:

ان البرامج البلدية للتنمية أدخلت عدة تعديلات هامة في طرق إعداد وتسيير ومراقبة ومتابعة وتنفيذ مشاريع الاستثمارات والتجهيزات العمومية الموجهة للمناطق الحضرية والريفية ومن خلال هذه الدراسة التحليلية لولاية الأغواط سوف نبين دور هذه البرامج ومساهمتها في عملية التهيئة الإقليمية من خلال التنمية المحلية.

4–1– التوزيع الجغرافي لاستثمارات البرامج البلدية للتنمية على بلديات الولاية:

استفادت ولاية الأغواط في إطار البرامج البلدية للتنمية خلال البرنامج الخماسي التكميلي 2005 – 2009 من إعتمادات مالية بلغت 7.518 مليون دج موزعة على بلدياتها الأربع و العشرين (24) . الملاحظ أنه خلال هذه الفترة شهدت تطورا ملحوظا في زيادة الغلاف المالي حيث كان نصيب الولاية لا يتعدى 4.892 مليون دج خلال عشرية كاملة 1994–2004، فأرتفع إلى 7.518 مليون دج أي زيادة بقيمة 2.626 مليون دج ما يمثل نسبة زيادة بـــ 35 % و هذا التطور المسجل يعود بالدرجة أولى إلى بعث البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005 – 2009.

الملاحظ في إنجاز برامج البلدية للتنمية P.C.D، أن الاعتمادات المالية تستهلك سنويا في معظمها، اذ تفوق نسبة

الاستهلاك المالي الـــ 98 % و يعود ذلك بطبيعة الحال إلى كون مشاريع هذه البرامج متوسطة وصغيرة الحجم.

4-1-1- توزيع الغلاف المالي على البلديات حسب المساحة :

لتوضيح الرؤية أكثر حول التوزيع الجغرافي للمشاريع على مختلف بلديات الولاية قمنا بتوزيع استثمارات البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 الخاصة ببرنامج التنمية البلدية P.C.D على مجموع بلديات الولاية (انظر الجدول رقم 02) مع الأخذ بعين الاعتبار مساحة مختلف البلديات.

الجدول رقم(02) توزيع الغلاف المالي للبرامج البلدية للتنمية (2005-2009) على البلديات حسب المساحة

البلـــديـــات	مجموع الاستثمارات (10^3 د.ج)	المساحة (كلم^2)	استثمار (10^3د.ج)/ كلم^2	الرتبـــة
الأغـــواط	646.805	400	1.617	01
أفـــلـــو	509.250	405	1.257	02
حاج المشـــري	455.722	375	1.215	03
تاويالـــة	197.814	255	776	04
بريـــدة	269.730	355	760	05
وادي مـــرة	273.020	360	758	06
عين سيدي علي	242.149	410	591	07
سبقـــاق	214.000	385	556	08
وادي مـــزي	229.813	425	541	09
الحويطـــة	217.655	450	484	10

العسافيـــة	200.374	420	477	11
تاجمـــوت	273.236	620	441	12
الغيـــشـــة	299.251	730	410	13
ابن ناصر بن شهرة	478.581	1.460	328	14
قلتة سيدي سعـــد	306.400	1.040	295	15
تاجرونـــة	329.939	1.130	292	16
البيـــضاء	223.567	780	287	17
قصر الحيـــران	316.555	1.240	255	18
سيدي مخلـــوف	354.841	1.420	250	19
سيدي بوزيـــد	190.350	860	221	20
حاسي الرمـــل	408.664	1.957	209	21
الخنـــق	295.510	1.790	165	22
عيـــن ماضي	313.000	3.830	82	23
حاسي الدلاعـــة	271.779	3.955	69	24
مجموع الولايـــة	7.518.005	25.052	300	-

المصدر:إعداد الباحث + مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية بالأغواط

من خلال معطيات الجدول رقم 02 يتبين لنا أن البلديات ذات المساحة الصغيرة نسبيا كبلدية الأغواط (مقر الولاية) 400 كلم^2 و بلدية أفلـــو بـــ 405 كلم^2، وحاج المشري بـــ 375 كلم^2 وتاويالة بـــ 255 كلم^2 أي البلديات التي تتراوح مساحتها ما بين

255 كلم^2 و 730 كلم^2 وعددها 14 بلدية يزيد بها معدل الاستثمار للكلم مربع الواحد عن المعدل الولائي الذي يصل إلى 300.000 دج/كلم^2 الواحد مع الإشارة أن هذه البلديات الأربع عشر (14) منها عشرة (10) بلديات مصنفة ضمن البلديات الواجب ترقيتها. الا أن هذا المؤشر المتمثل في مساحة البلدية لم يؤخذ بعين الاعتبار أساسا في التوزيع الجغرافي والاجتماعي–الاقتصادي للمشاريع.

4-1-2- توزيع الغلاف المالي على البلديات حسب نصيب الفرد:

أما اذا أخذنا المعيار البشري المتمثل في متوسط نصيب الفرد من استثمارات التجهيـــز العمومية الخاصة ببرامج التنمية البلدية فقط على مستوى الولاية ككل، فنسجل متوسط ولائي في حدود 2.750 دج/للفرد الواحد لسنة 2008، بينما يتوزع هذا المتوسط على كل البلديات بقيمة تتراوح ما بين 524 دج و 16.942 دج للفرد الواحد، ويعود سبب ذلك إلى أهمية حجم سكان البلدية وكذلك لقيمة الغلاف المالي الممنوح للبلدية.

الجدول رقم (03) توزيع الغلاف المالي للبرامج البلدية للتنمية على بلديات الولاية حسب نصيب الفرد لسنة 2008

البلـــديـــات	الغلاف المالي (10^3 د.ج)	عدد السكان (ن) 2008	نصيب الفرد (د.ج)	الرتبـــة
الحويطـــة	47.251	2.789	16.942	01
تاويالـــة	53.551	3.172	16.882	02
تاجرونـــة	71.525	4.306	16.611	03
وادي مـــزي	48.023	3.129	15.348	04
وادي مـــرة	54.889	5.700	9.630	05
ابن ناصر بن	81.622	9.621	8.484	06

شهرة				
حاج المشـــري	52.410	6.357	8.244	07
الغيـــشـــة	45.800	6.079	7.534	08
سبقـــاق	43.000	5.981	7.189	09
العسافيـــة	39.909	5.618	7.104	10
بريـــدة	43.000	6.395	6.724	11
سيدي بوزيـــد	34.000	5.191	6.550	12
عيـــن ماضي	46.939	8.101	5.794	13
سيدي مخلـــوف	66.500	12.292	5.410	14
الخنـــق	48.809	10.787	4.525	15
حاسي الدلاعـــة	50.129	11.204	4.474	16
قلتة سيدي سعـــد	55.500	12.567	4.416	17
البيـــضاء	36.500	8.761	4.166	18
قصر الحيـــران	80.248	23.841	3.366	19
عين سيدي علي	31.449	10.486	2.999	20
حاسي الرمـــل	46.418	22.133	2.097	21
تاجمـــوت	36.500	24.320	1.501	22
الأغـــواط	86.251	144.747	596	23
أفـــلـــو	53.500	102.025	524	24
مجموع الولايـــة	1.253.000	455.602	2.750	-

المصدر:إعداد الباحث + RGPH 2008 ومديرية التخطيط والتهيئة العمرانية بالأغواط

من خلال الجدول أعلاه يتبين ان هناك 20 بلدية من مجموع 24 بلدية يفوق بها متوسط الاستثمار عن المتوسط الولائي2.750 دج/للفرد الواحد وهي البلديات التي لا يتعدى عدد سكانها 24.000 نسمة بالإضافة انها من ضمن المناطق الواجب ترقيتها بالولاية (انظر الجدول رقم 03). أما الأربع (04) بلديات المتبقية فيقل بها نصيب الفرد من الاستثمار عن المتوسط العام

للولاية، وهذه البلديات هي الأضخم من حيث عدد السكان والمتمثلة في بلدية الأغــواط ، أفلــو، تاجمــوت و حاسي الرمل.

الجدول رقم (04) المتوسط الولائي السنوي لنصيب الفرد من استثمارات البرامج البلدية للتنمية 2005-2008-2009 بولاية الأغواط

سنة 2005	الغلاف المالي الممنوح (دج)	1.117.941.000
	عدد السكان (نسمة)	381.535
	نصيب الفرد السنوي (دج)	2.930
سنة 2008	الغلاف المالي الممنوح (دج)	1.253.000.000
	عدد السكان (نسمة)	455.602
	نصيب الفرد السنوي (دج)	2.750
سنة 2009	الغلاف المالي الممنوح (دج)	1.400.000.000
	عدد السكان (نسمة)	501.145
	نصيب الفرد السنوي (دج)	2.794

المصدر:

إعداد الباحث + مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية بالأغواط

وعلى سبيل المقارنة بين سنة 2005 و 2008 و 2009 نسجل ان نصيب الفرد السنوي من الاستثمارات العمومية بولاية الأغواط في تذبذب لكنه متقارب جدا إذ يتراوح ما بين 2.750 دج و 2.930 دج و هذا التغير يعود إلى عاملين هما الزيادة السكانية المستمرة و تذبذب قيمة الأغلفة المالية الممنوحة من سنة لأخرى كما هو مبين في الجدول رقم 04 أعلاه.

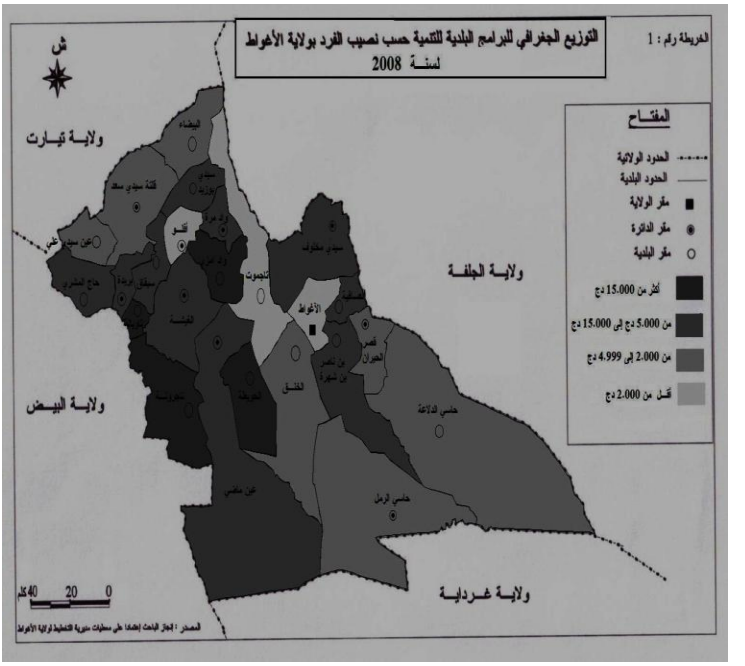

4-1-3- نصيـــب بلديات الولاية من مجموع الاستثمارات العمومية للفترة 2005 - 2009

أما من حيث توزيع رخص برامج الاستثمارات العمومية على مختلف بلديات الولاية، يمكن ترتيبها إلى أربع فئات هي كالآتي : الفئة الأولى ما بين 6,7 % و 5,4 % من مجموع الغلاف المالي الممنوح بخمس بلديات، الفئة الثانية ما بين 4,7 % و 4,0 % بخمس بلديات كذلك، الفئة الثالثة محصورة ما بين 3,9% و3,0% بثمان بلديات،وأما الفئة الأخيرة تمثل أقل من 2,9 % بست بلديات،مع وجود استثناء لمقر الولاية (بلدية الأغواط) بنسبة8,6%.

الجدول رقم (05)

نصيـــب بلديات الولاية من مجموع الاستثمارات العمومية للتجهيز للفترة 2005 – 2009 / الوحدة: 10^3 د.ج

البلـــديـــات	الغلاف المالي الممنوح	النسبـــة %	الرتبـــة
الأغـــواط	646.805	8,60	01
أفـــلـــو	509.250	6,77	02
ابن ناصر بن شهرة	478.581	6,37	03
حاج المشـــري	455.722	6,06	04
حاسي الرمـــل	408.664	5,43	05
سيدي مخلـــوف	354.841	4,72	06
تاجرونـــة	329.939	4,39	07
قصر الحيـــران	316.555	4,21	08
عيـــن ماضي	313.000	4,16	09
قلتة سيدي سعـــد	306.400	4,08	10
الغيـــشـــة	299.251	3,98	11
الخنـــق	295.510	3,93	12
تاجمـــوت	273.236	3,63	13
وادي مـــرة	273.020	3,63	14
حاسي الدلاعـــة	271.779	3,62	15
بريـــدة	269.730	3,59	16
عين سيدي علي	242.149	3,22	17
وادي مـــزي	229.813	3,06	18
البيـــضاء	223.567	2,97	19
الحويطـــة	217.655	2,90	20
سبقـــاق	214.000	2,85	21
العسافيـــة	200.374	2,66	22
تاويالـــة	197.814	2,63	23
سيدي بوزيـــد	190.350	2,53	24
مجموع الولايـــة	7.518.005	100	-

المصدر :إعداد الباحث+مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية بالأغواط

يتبين من الجدول أعلاه أن الرتبة الأولى والثانية في توزيع الأغلفة المالية تعود لبلدية الأغواط (مقر الولاية) بمبلغ 646,8 مليون دج ثم بلدية أفلو بـــ 509,2 مليون دج أي بنسبة 15,3 % من مجموع استثمارات البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005 – 2009 ، كما أن هناك سبع (07) بلديات من المناطق الواجب ترقيتها تدخل ضمن البلديات الثلاث عشر الأولى في الترتيب حسب الاستفادة.

الجدول رقم (06) التوزيع الجغرافي للغلاف المالي الممنوح للدوائر والبلديات 2009/2005 / الوحدة : 10^3 دج

الغلاف المالي الاجمالي	الغلاف المالي الممنوح لبلدية الاغواط (مقر الولاية)	النسبة %	الغلاف المالي الممنوح لمقرات الدوائر	النسبة %	الغلاف المالي الممنوح لباقي البلديات	النسبة %
7.518.005	646.805	8,60	3.050.711	40,58	3.820.489	50,82

المصدر: إعداد الباحث+ مديرية التخطيط والتهيئة العمرانية بالأغواط

والملاحظ من خلال الجدول رقم06 أن بلدية مقر الولاية و بلديات مقرات الدوائر العشر تتقاسم الحصة الممنوحة من الغلاف المالي بنسبة 49,1 % وأما الباقي يعود لفائدة البلديات الأخرى بنسبة 50,9 % من إجمالي الاستثمارات خلال الفترة 2005– 2009 .

الشكل(01): **توزيع الغلاف المالي الممنوح للدوائر والبلديات**

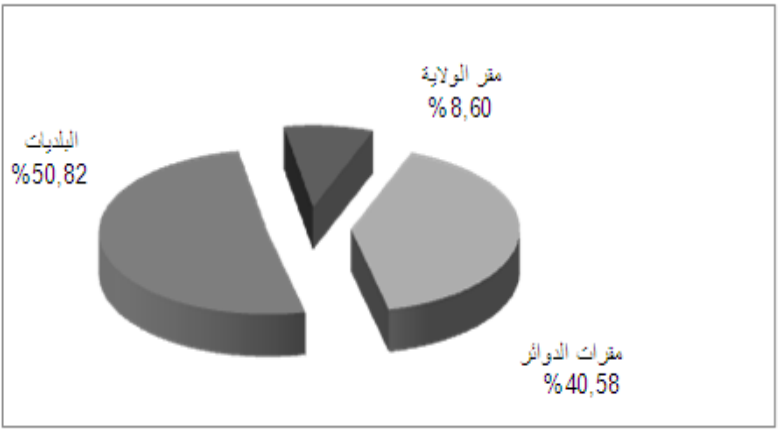

5- فعالية البرامج البلدية للتنمية في تمويل التنمية المحلية مقارنة بالبرامج الاخرى:

كما هو معلوم أن عملية التنمية المحلية في الجزائر وعلى مستوى مختلف الأقاليم الإدارية تتم عبر قنوات تمويل مختلفة، ففي دراستنا هذه اخترنا جانب البرامج البلدية للتنمية P.C.D كونها أكثر فعالية وتشمل مجموع بلديات الولاية، فإلى جانب هذه البرامج هناك برامج أخرى تؤدي دورا لا يستهان به في عملية التنمية المحلية بصفة عامة و في توفير مناصب الشغل المؤقتة و الدائمة بصفة خاصة على مستوى الولاية ، هذا ما يوضحه الشكل رقم (02) الآتي:

شكل (02) الاستثمارات العمومية لمختلف البرامج التنموية بولاية الأغواط 2006 – 2009

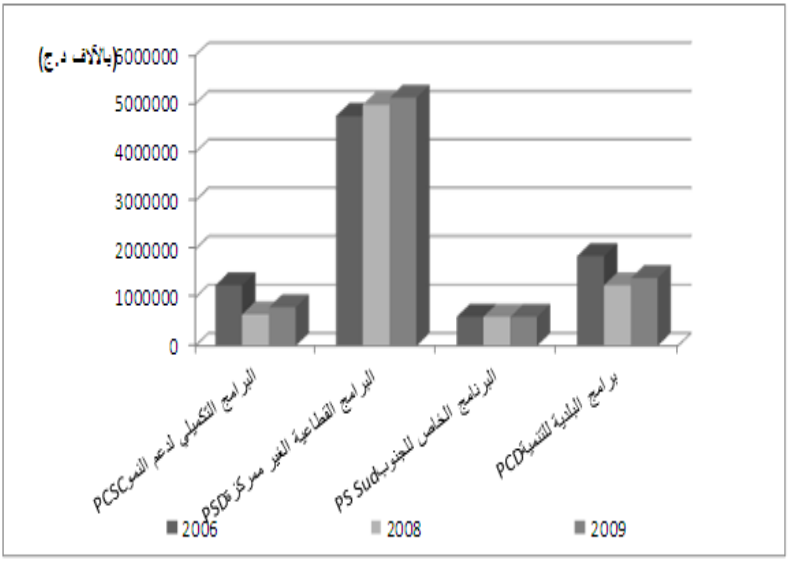

يتبين من خلال الشكل رقم (02) أن هنالك برامج أخرى لها دورها الفعال في دفع عجلة التنمية المحلية كالبرامج القطاعية غير الممركزة (P.S.D) والبرنامج الخاص للجنوب (PS.Sud.) وغيرها من البرامج الأخرى.

أما فيما يخص الغلاف المالي الذي يساهم به برنامج البلدية للتنمية في بعث عجلت التنمية المحلية فهو يمثل 16,51 % من إجمالي الاستثمارات العمومية إلا أن هناك تفاوتا من سنة لأخرى حيث نجده بنسبة 39,0 % من إجمالي الاستثمارات خلال سنة 2006 لينخفض إلى حدود 25,14 % سنة 2008، ليرتفع في 2009 إلى 27,30 % .

5-1- دور البرامج البلدية للتنمية PCD في توفير مناصب الشغل :

بالنسبة لمناصب الشغل التي استحدثها برنامج (P.C.D) يمكن القول أنه قد وفر حوالي 29 % إلى 22 % من مناصب الشغل (الدائمة والمؤقتة) للفترة 2006-2009 مع الإشارة أن النسبة الباقية تتوزع على البرامج الأخرى كالبرامج القطاعية غير الممركزة (P.S.D)،والبرنامج الخاص للجنوب(PS.Sud) وغيرها.

الجدول رقم (07) فعالية البرامج البلدية للتنمية PCD للتمويل المحلي ومناصب الشغل المستحدثة 2009/2006

السنوات	الغلاف المالي (10^3 دج)		مناصب الشغل المستحدثة		
	الإجمالي	منها برامج البلدية للتنمية	المجموع	برامج البلدية للتنمية	
				مؤقتة	دائمة	النسبة %
2006	6.603.325	**1.855.952**	2.201	618	31	29
2008	6.237.741	**1.253.000**	2.079	417	21	21
2009	6.527.162	**1.400.000**	2.175	466	23	22
المجمـــوع			**6.455**	**1.501**	**75**	**24**

1-ب.ب.ت= البرامج البلدية للتنمية PCD

لمصدر: إعداد الباحث بعد تحقيق مكتبي بمديرية التخطيط و التهيئة العمرانية بالاغواط

الجدول رقم (07) يبين دور البرامج البلدية للتنمية PCD في توفير مناصب الشغل. لقد ساهمت البرامج البلدية للتنمية خلال السنوات 2006-2009 وبشقيها العادي و دعم النمو في توفير 1.501 منصب شغل دائم و مؤقة أي ما يعادل 24 % من مجموع المناصب التي استحدثت في نفس الفترة ، وذلك بغلاف مالي

متواضع نسبيا إذ يمثل 16,51 % من مجموع الغلاف المالي لمختلف البرامج المذكورة آنفا، وهذا ما يؤكد نجاعة البرامج البلدية للتنمية في التخفيف من شبح البطالة و هذا رغم النقائص التي يتسم بها هذه البرامج بالإضافة إلى بعض الصعوبات والمعوقات التي تواجهه.

الخـــاتمـــة:

نستخلص مما سبق أن البرامج البلدية للتنمية التي عوضت مخططات التجهيز المحلي خلال المخطط الرباعي الثاني (74-1977) مهيأة و مجهزة لإيجاد حلول للمشاكل المتراكمة التي تعاني منها المجتمعات المحلية على مستوى البلديات و ريفها.

فقد قدمت هذه البرامج الشيء الكثير للتخفيف من عبء المشاكل اليومية التي يعاني منها السكان في الريف والحضر، فكانت أداة فعالة سمحت للجماعات المحلية بتحقيق الأهداف المرجوة، وهو ما لحظناه من خلال ما قدمته هذه البرامج من مناصب شغل، رغم قلة غلافها المالي مقارنة مع البرامج الأخرى، كونها تتسم بالسرعة في التسجيل المشاريع و انخفاض مدة انجازها، بالإضافة إلى أنها تشمل قطاعات حساسة تمس الحياة اليومية للمواطن كتوفير ماء الشرب وتصريف المياه المستعملة وتهيئة المناطق العمرانية والصحة والشباب والرياضة و فتح المسالك و تعبيد الطرقات لفك العزلة عن المناطق النائية.

الشيء الأكيد أنه إذا تم استغلال هذه البرامج بصفة حسنة فإنها ستؤدي الدور المسطر لها في دفع عجلة التنمية المحلية وبالتالي المساهمة في تقليص من حدة الفوارق الجهوية بين مختلف الجهات داخل نفس الاقليم وكذلك بين مختلف أقاليم الوطن.

ان البعد الاقليمي للتنمية المحلية جلي وواضح من خلال الدور الفعال الذي تلعبه البرامج المحلية المتعددة المجسدة في مخططات التنمية البلدية PCD والمخطط القطاعي غير الممركز PSD، أساسا وغيرها من البرامج التنموية المحلية.

وأمام هذا الوضع فإن الدولة، أكثر من ذي وقت مضى، أصبحت هي الطرف الوحيد الذي يستطيع توجيه العملية الاستثمارية وتعديل التوزيع المكاني للاستثما رات حسب ما يقتضيه التوازن الإقليمي والتنمية المحلية وكذلك الاندماج في الاقتصاد العالمي بشكل يجعل المجال له من قدرة المنافسة ما يمكنه من التأقلم مع منظومة العولمة الاقتصادية المفروضة بقوة من طرف النظام الدولي الجديد.

فالوحدات الإدارية المحلية والإقليمية (البلدية والولاية) لا تحتاج للقيام بمهامها الإدارية والتنموية إلى قوانين لتتبعها فقط، بل تحتاج أيضاً إلى موارد مالية وصلاحيات تمكنها من تأدية واجباتها على أكمل وجه ؛

إن توزيع سلطة صنع القرار الإداري والتنموي بين هيئات التخطيط المركزية والإقليميةو المحلية يسهم في بلورة عمل إداري وتنموي ناجح، حتى وإن كانت الإمكانيات المالية متواضعة، كذلك فإن إيجاد تخطيط لامركزي ناجح يتطلب أن تتم عملية نقل الصلاحيات من المركز إلى الوحدات الإدارية الإقليمية بشكل تدريجي و مستمر، وإذا توفرت هذه العناصر جميعها فإن ذلك سيؤدي بلا شك إلى تحقيق تنمية إقليمية ناجحة وفعّالة.

الهوامش :

1- S.R.A.T : Schéma Régional de l'Aménagement du Territoire.

2- الجريدة الرسمية ج.ج.د.ش.لقانون البلدية و الولاية لسنة 1990

3- P.S.D : Programme Sectoriel Déconcentré

هو برنامج ذو طابع وطني حيث تدخل ضمنه كل استثمارات الولاية و المؤسسات العمومية التي تكون وصية عليها و يتم تسجيل هذا البرنامج باسم الوالي وهو الذي يسهر على تنفيذه كذلك.

يكون تحضير البرنامج القطاعي للتنمية بدراسة اقتراحات مشاريعه في المجلس الشعبي الولائي و الذي يصادق عليه بعد ذلك ثم تكون دراسة الجوانب التقنية من طرف الهيئة التقنية بعد إرسال البرامج إليها.

4- P.E.L : Programme d'Equipement Local.

5- P.A.W. : Plan d'Aménagement de Wilaya.

المراجع:

- أحمد رشيد : التنمية المحلية ، دار النهضة العربية، القاهرة، 1986 .

- بشير تيجاني: التحضر والتهيئة العمرانية في الجزائر، الديـــوان الوطني للمطبوعـــات الجامعية، الجزائر، 2002.

- جعفر أنس قاسم : أسس التنظيم الاداري و الادارة المحلية بالجزائر- ديوان المطبوعات الجامعية- الطبعة 2، الجزائر - 1988-

- خيري خليل الجميلي: التنمية الادارية في الخدمة الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث الاسكندرية، 1989.

- عمر التومي الشيباني : التنمية الاجتماعية و الاقتصادية واقع وآفاق. الهيئة القومية للبحث العلمي- بنغازي 1997.

- عمر بالهادي : 1996 – التنمية : الإقليمية والمحلية والريفية .ك ا رسات مركز الد ا رسات والبحوث الاقتصادية والاجتماعية .عدد 17 / 1996.

- عمر بالهادي :التنمية والمجال والمجتمع .منشورارت كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 1992

- عمر صدوق:دروس في الهيئات المحلية المقارنة،ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر،1988.

- فؤاد محمد الصقار:التخطيط الاقليمي،الطبعة الثالثة،منشآت المعارف الاسكندرية،1994.

- محمد خميس الزوكـــة: التخطيط الاقليمي و أبعاده الجغرافية، دار المعرفة الجامعية الاسكندرية ، مصر، 1995.

- محمد عباس محرزي،اقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر، الطبعة الثانية 2005 .
- محمد محمد سطيحة، الجغرافيا الإقليمية، دراسة لمناطق العالم الكبرى، دار النهضة العربية، مصر، 1974.
- مصطفى الجندي: التنمية المحلية واستراتجيتها، منشأة المعارف الاسكندرية، مصر.
- موريس شيف: التكامل الاقليمي والتنمية، ترجمة: كوميت للتصميم الفني، مركز معلومات قراء الشرق الأوسط، القاهرة، 2003.
- يسري الجوهير : جغرافية التنمية ، مطبعة الاشعاع الفنية ، مصر، 1999

تقارير ودوريات وملتقيات :

- تقارير النشاطات السنوية لمختلف المديريات القطاعية لولاية الأغواط2005 و2009.
- مجلس الأمة،الإصلاحات المالية والجباية المحلية،ص21-27،منشورات مجلس الأمة، الجزائر
- ادارة ، مجلة المدرسة الوطنية للادارة ، مركز التوثيق و البحوث الادارية ، العدد 22 ، الجزائر 2001.
- وزارة المالية: تقريرالبرنامج التكميلي لدعم النمو 2005 -2009

الجرائد الرسمية:

- الجريدة الرسمية ج.ج.د.ش. المرسوم رقم 86-30 المؤرخ في18 فيفري 1986.
- الجريدة الرسميةج.ج.د.ش.العدد06،الأمر رقم 67-24المؤرخ في18جانفي1967.
- الجريدة الرسمية ج.ج.د.ش. المرسوم الرئاسي رقم 1973/163.
- الجريدة الرسمية ج.ج.د.ش.القانون رقم 80-272 المؤرخ في 22 سبتمبر 1980.
- الجريدة الرسمية ج.ج.د.ش. المادة 2 من المرسوم رقم 87-266 المؤرخ في08 ديسمبر 1987.
- الجريدة الرسمية ج.ج.د.ش،القانون رقم90-08 المتعلق بالبلدية،المواد86 إلى89.
- الجريدة الرسمية ج.ج.د.ش. العدد 52، القانون رقم 90-29 المؤرخ في 01 ديسمبر سنة 1990 والمتعلق بالتهيئة والتعمير.
- الجريدة الرسمية ج.ج.د.ش.لقانون البلدية و الولاية لسنة 1990.
- الجريدة الرسمية ج.ج.د.ش.المرسوم التنفيذي رقم91-321 المؤرخ في 14 سبتمبر 1991 المتضمن كيفيات تحديد المناطق الواجب ترقيتها.

– الجريدة الرسمية ج.ج.د.ش. العدد 67، المرسوم التنفيذي رقم 94–321 المؤرخ في 1994/10/17 المتضمن تطبيق المادة 24 من المرسوم التشريعي 93–12 المؤرخ في 1993/10/05 المتعلق بترقية الاستثمار.

المراجع باللغة الفرنسية:

- BAZIODOLY Sophie, Que sais-je ? Les finances locales.
- Dahmani (M) : Planification et Aménagement du territoire, O.P.U Alger, 1984.
- GRABA Med , les ressources fiscales des collectivités locales, EMAG éditions – Alger – 2001 .
- Khaladi Mokhtar, Urbanisme et Système Sociaux, La Planification Urbaine en Algérie, OPU. 1993.
- SERIAK Lahcène:L'organisation et le fonctionnement de la communes,ENAG/éditions, Alger 1998.
- SERIAK Lahcène:Décentralisation et animation des collectivités locales,ENAG/éditions,Alger 1998.

تقارير ومجلات وملتقيات:

- A. HADJIEJ et M. CHADLI , développement local entre croissance des besoins et limites des capacités, Acte du colloque international, Alger face aux nouveaux défis de l'urbanisation, Alger, 2004.

Banque Mondiale- Acte de la table ronde Hammamet (tunisie) 12-14 Juin 1995 sur le financement des investissements Municipaux dans les pays du Maghreb- éd. Ministère de l'intérieur de la Tunisie.

- Bilan d'execution du budget d'équipement années 2005 / 2009. D.P.A.T de Laghouat.
-CENEAP : Typologie des collectivités locales- les mutations locales- enjeux et débats- actes des journées d'études -05 Novembre 1996 , Alger.
- CENEAP : Finance locale et développement, n°12, Alger, 1998.
- Conseil National de la Planification : Analyse du cadre d'élaboration et de mise en œuvre des procèdures de réalisations des budgets d'équipement (P.C.D. – P.S.D) , C.N.A.T , Alger.
- Conseil National de la Planification : Journée d'étude régionale sur le thème : La banque de donnée et développement local- Saida le 09 Novembre 1992.
- D.P.A.T de Laghouat, Monographie de la Wilaya de Laghouat 2005 – 2009, Impr. de Wilaya – Laghouat.
- INEAP : Institut national d'étude et d'analyse pour la planification : Les plans communaux de développement (P.C.D - Bilan général et conditions de réalisation 1979).
- MATE : Rapport sur le projet d'aménagement et de développement durable de la région programme (Hauts plateaux centre), Laghouat, Djelfa, M'sila. 2003.